

## سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى

فتحى أبو الفضل (\*)

### مقدمة:

تمثل سياسات التكيف التى تتبناها الإدارة الاقتصادية المصرية، فى الفترة الحالية، خلاصة البرامج التى اتفقت عليها مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بهدف واضح وهو تحويل الاقتصاد المصرى إلى نظام اقتصاد السوق، أو بهدف تحرير الاقتصاد المصرى.

ويدعم اتجاه الاقتصاد المصرى نحو نظام السوق ما يلى:

١- إن سياسات التكيف المتبناه تمثل مرحلة يعتبر امتدادا طبيعيا لمراحل الانفتاح الاقتصادى السابقة، والتى كانت سياساتها تواكب - باستمرار، وبصورة جزئية أحيانا - ما يطلق عليه «روشتة» صندوق النقد الدولى.

٢- إن هذه السياسات تتفق مع ما يعد اتجاهها عالميا نحو اقتصاد السوق، لا سيما بعد تفكك الكتلة الاشتراكية وانعكاس مسارها الاقتصادى والاجتماعى.

٣- إن هذه السياسات يعتبر تطبيقها شرطا للحصول على مساعدة المؤسسات الدولية والدول المتقدمة فى عملية التكيف الاقتصادى.

\* د. فتحى أبو الفضل: مدرس بكلية التجارة بهور سعيد - جامعة قناة السويس (قسم الاقتصاد).

وتتمثل سياسات التكيف التي يوصى بها البنك والصندوق - والتي نريد دراسة آثارها على التجارة الخارجية فى التالى:

- تحرير التجارة الخارجية.

- تحرير سعر الصرف والأسعار المحلية.

- تحرير سعر الفائدة.

وتتبنى الادارة الاقتصادية هذه السياسات إيمانا منها بأنها تحقق ما تتوخاه فى مجال التجارة، وهو تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات.. وما لذلك من آثار إيجابية عديدة على الاقتصاد القومى. وهدف هذه الدراسة هو اختبار سياسات التكيف الثلاث سابقة الذكر من حيث قدرتها على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات.

وتنصب الدراسة على الفترة ٧٥-١٩٩١/٩٠، مع التركيز على فترة الثمانينات. كما ينصب الاهتمام على الصادرات السلعية والواردات السلعية باعتبارها تمثل فائض أو عجز الانتاج المحلى السلعى، والتغير فى نسبة أى منهما إلى الناتج المحلى الاجمالى يرتبط بقوة بهذا الانتاج المحيوى (من السلع المختلفة) بالإضافة إلى ارتباطه العضوى بالميزان التجارى للدولة. يضاف إلى ذلك أن الدراسة لا تهتم بأثر سياسات التكيف المختلفة على باقى بنود ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات غير المنظورة والتحويلات.. الخ).

وتتضمن الدراسة ما يلى:

- ١- الاستراتيجية المتعلقة بالتجارة الخارجية من الناحية الفعلية.
- ٢- سياسات التكيف سابقة الذكر، ودور كل منها فى الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير.
- ٣- نتائج الدراسة.

### (١) الاستراتيجية المتعلقة بالتجارة الخارجية من الناحية الفعلية:

كانت الاستراتيجية المعلنة حتى أوائل الثمانينات هى الإحلال محل الواردات، ومنذ منتصف الثمانينات تقريبا بدأ الحديث يتركز حول ضرورة تشجيع الصادرات. ويعتبر تعويم سعر صرف الجنيه المصرى - أو بالأحرى تخفيضه - دليلا واضحا على الاقتناع بضرورة اتباع استراتيجية تشجيع

التصدير. ولكن المسافة بين الأهداف والسياسات المعلنة من جانب والواقع الاقتصادي الفعلى من جانب آخر، قد تكون واسعة.

وإذا أردنا دراسة تطور تجارة مصر الخارجية، فإننا سنركز اهتمامنا على نسبة كل من الصادرات والواردات السلعية إلى الدخل الاجمالي، كما هي موضحة فى الجدول التالى:

وسوف نعتد على بيانات هذا الجدول فى اختبار مدى انطباق كل من الاستراتيجيتين:

الاحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات (أو الانتاج من أجل التصدير)..

يمكن تعريف الاحلال محل الواردات بأنه تلك الحالة التى تتحقق عندما يزيد معدل الاكتفاء الذاتى، وهو التعريف الذى يفضله روبرت ماہرو، وسمير رضوان(١). وتقاس هذه النسبة عمليا بالتغير فى نسبة الانتاج المحلى / العرض الكلى(٢).

ولقد استخدم H.B.Chenery هذا التعريف فى نموذج الخصاص بقياس العوامل المستولة عن النمو فى الانتاج الصناعى(٣).

ويعرف البعض الاحلال محل الواردات، لا كنسبة، ولكن على أساس أنه مقدار التخفيض فى الواردات خلال فترة معينة، فنجد «ميزلز» Alfred Maizels يعرف الاحلال الاجمالي للواردات خلال فترة معينة بأنه الفرق بين الواردات الفعلية فى نهاية الفترة وما كان يمكن أن تكون عليه إذا كوت نفس النسبة من الاستهلاك الكلى فى بداية الفترة(٤):

ويمكننا توضيح طريقة القياس طبقا لهذا التعريف كما يلى:

إذا كانت نسبة الواردات إلى الاستهلاك الكلى فى بداية الفترة =  $\frac{و١}{ك١}$  وفى نهايتها =  $\frac{وت}{كت}$  فإن:

$$\begin{aligned} \text{الاحلال الاجمالي محل الواردات} &= ك ت \times \frac{و١}{ك١} - وت \\ &= ك ت \frac{و١}{ك١} - \frac{وت}{كت} \\ &= ك ت \left( \frac{و١}{ك١} - \frac{وت}{كت} \right). \end{aligned}$$

ومعنى ذلك أن انخفاض نسبة الواردات / الاتفاق الاستهلاكى بين سنتين (بداية ونهاية الفترة)

جدول رقم (١)  
نسبة الصادرات\* والواردات السلعية إلى الدخل الإجمالي المحلى

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨
ص/ل/	٣,٤	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٢	٣,٤١	٣,٣٩	٣,٨٥	٣,٨	٣,٧	٥,٩	٧,٨	٦,٩
ل/و/	١٤	١٣	١٤/٢	١٩,١	١٧,٢	١٧,٦	١٨,٣	١٨	١٩,٥	١٨,٧	١٥,١	٢٠,٨	٢٨,٢	٢٨,٧

المصدر: جدول رقم (٢ - ب) بالملحق الإحصائي.

\* الصادرات السلعية بدون القبول.

\*\* توقفتنا بالبيانات عند سنة ٨٩/٨٨ لعدم توفر الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات بعد هذا التاريخ.

يدل على حدوث أو تحقيق زيادة فى الانتاج المحلى محل محل الواردات.

وفى حالة عدم توفر البيانات الدقيقة عن الاستهلاك المحلى ( إجمالاً أو تفصيلاً ) فان تغير نسبة الواردات الى الدخل أو الناتج المحلى (  $\frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلى}}$  ) يعتبر بديلاً لاغبار عليه لتغير نسبة الواردات إلى الاستهلاك (  $\frac{\text{الواردات}}{\text{الاستهلاك}}$  ) لا سيما فى التحليل قصير الأجل - بدراسة التغير السنوى فى هذه النسبة مثلاً - حيث يمكن افتراض ثبات النسبة بين الاستهلاك والناتج المحلى.

ولا شك أنه من الممكن استخدام التغير فى معاملات انحدار دالة الواردات (باعتبار الواردات متغيراً تابعاً للدخل) بين فترتين لتقرير مدى حدوث احلال محل الواردات، ولكن ذلك يتطلب أن تمثل كل معادلة بيانات فترة زمنية مناسبة، مما ينتج عنه بالضرورة ألا تظهر الدالة نجاح الاحلال، إذا حدث فى فترة قصيرة، حيث يمثل معامل الانحدار اتجاهها عاماً لمؤشر العلاقة خلال الفترة كلها بالكامل.

ويتبع نسبة الواردات السلعية/ الدخل المحلى الاجمالي فى الجدول رقم (١) يتضح ما يلى:

١- حدث احلال محل الواردات بين سنتى ١٩٧٥، ١٩٧٦ وبين سنتى ١٩٧٨، ١٩٧٩ وبين سنتى ٨٢/٨١، ٨٣/٨٢ وبين سنتى ٨٤/٨٣، ٨٥/٨٦، بينما حدث إحلال (عكسى) للواردات بين سنتى ١٩٧٦، ١٩٧٨ وبين سنتى ٨٢/٨١، ٨٣/٨٢، وبين سنتى ٨٤/٨٣ وبين سنتى ٨٦/٨٥، ٨٩/٨٨.

٢- تعتبر الفترة ٨٢/٨١-٨٦/٨٥، وهى تشمل أربع سنوات من خطة ٨٣/٨٢-٨٧/٨٦ فترة نجاح فى تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات.

٣- تتسم الفترة التالية وهى النصف الثانى من الثمانينات تقريباً (٨٦/٨٥-٨٩ / ٨٨) باحلال عكسى واضح للواردات، حيث كانت نسبة الواردات/ الدخل تتزايد باستمرار خلال هذه الفترة.

ويلاحظ أننا نستخدم تعبير الاحلال العكسى للدلالة على تزايد الاعتماد على الاستيراد، أو تناقص قدرة الانتاج المحلى على تلبية الطلب المحلى.

ويرى كثير من الاقتصاديين<sup>(٥)</sup> أن الإحلال يجب أن يبدأ محل الواردات من السلع الاستهلاكية، ثم ينتقل إلى السلع الوسيطة ثم الرأسمالية. وقد تنتقل الدولة من المرحلة الأولى - الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية - إلى التصدير، كما قد تجمع بين الأسلوبين، أى التوسع فى تصدير صناعات الإحلال فى المرحلة الأولى - مع الاستمرار فى الإحلال محل الواردات من السلع الوسيطة ثم الرأسمالية<sup>(٦)</sup>.

ويمكن متابعة تجربة الاقتصاد المصرى فى الإحلال محل الواردات النوعية، حيث نجد: (جدول رقم (٤) بالملحق).

١- بالنسبة للسلع الاستهلاكية ككل: حدث إحلال محل الواردات منها بين سنتى ١٩٧٥، ١٩٧٧، وكذلك بين سنتى ١٩٧٨، ١٩٧٩ وأيضاً بين سنتى ٨١/٨٢، ٨٥/٨٦ (فى جميع السنوات) وبين سنتى ٨٧/٨٨، ٨٨/٨٩. بينما حدث إحلال (عكسى) بين سنتى ٧٧، ٧٨ وبين سنتى ٨٠/٨١، وبين سنتى ٨٦/٨٧، ٨٨/٨٩. وهو ما يقترب بوضوح من سلوك اجمالى الواردات.

٢- يفضل بعض الاقتصاديين<sup>(٧)</sup> التركيز فى البداية على تحقيق الإحلال محل واردات السلع الاستهلاكية المعمرة. ولقد حدث إحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بين سنتى ١٩٧٨، ١٩٧٩ وكذلك بين سنتى ٨١/٨٢، ٨٥/٨٦ (فى جميع السنوات). وأيضاً بين سنتى ٨٧/٨٨، ٨٨/٨٩. بينما حدث إحلال (عكسى) بين سنتى ١٩٧٥، ١٩٧٨ (فى جميع السنوات)، وبين ٨١/٨٢، ٨٥/٨٦، ٨٧/٨٨.

٣- ولم يحدث إحلال محل واردات السلع الوسيطة إلا فى الفترة بين سنتى ٧٥، ٧٦ ثم بين سنتى ٧٨، ٧٩ ثم بين سنتى ٨٧/٨٨، ٨٨/٨٩. ويسود الإحلال العكسى باقى سنوات السلسلة.

٤- ولم يحدث إحلال محل واردات السلع الاستثمارية إلا فى الفترة بين سنتى ٧٨، ٧٩ وبين ٨١/٨٢، ٨٥/٨٦، وبين سنتى ٨٧/٨٨، ٨٩. ويسود الإحلال العكس باقى سنوات السلسلة، وهو ما يشبه تقريباً ما حدث لباقى أنواع الواردات.

٥- يمكن تبين اختلاف تطور درجة الإحلال باختلاف نوع الواردات من الجدول التالى - وذلك خلال

الفترة خلال ٨١/٨٢-٨٥/٨٦.

يتضح من جدول (٢) أن أعلى معدلات الإحلال حدثت فى مجال السلع الاستهلاكية المعمرة يليها اجمالى السلع الاستهلاكية ثم تاتى بعد ذلك السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة.

جدول رقم (٢)

تطور الإحلال محل الواردات فى الفترة ٨١/٨٢-٨٥/٨٦\*

واردات السلع الاستثمارية		واردات السلع الوسيطة		واردات اجمالى السلع الاستهلاكية		واردات السلع الاستهلاكية المعمرة		السنة
رقم قياسى	النسبة إلى الدخل %	رقم قياسى	النسبة إلى الدخل %	رقم قياسى	النسبة إلى الدخل %	رقم قياسى	النسبة إلى الدخل %	
١٠٠	٨,١٤	١٠٠	٩,٩٣	١٠٠	٧,٩١	١٠٠	١,٨١	٨٢/٨١
٩٣,١	٧,٥٨	٨٦,١	٨,٥٥	٨٢,٣	٦,٥١	٩٨,٩	١,٧٩	٨٣/٨٢
٨٣,١	٦,٧٦	٧٨,٦	٧,٨٠	٧٦,٠	٦,٠١	٩١,٢	١,٦٥	٨٤/٨٣
٦٢,٧	٥,١٠	٧٣,٩	٧,٣٤	٦١,٤	٤,٨٦	٦٠,٢	١,٠٩	٨٥/٨٤
٥٠,٦	٤,١٢	٧٠,٥	٧,٠٠	٤٧,٣	٣,٧٤	٣٤,٣	٠,٦٢	٨٦/٨٥

\* فى هذا الجدول استخدمنا نسبة الواردات/ الدخل بالأسعار الجارية، وهى تتعادل مع نفس النسبة إذا استخدمنا الأرقام القياسية لأسعار الجملة فى تكميش قيم الواردات والدخل وذلك لعدم توفر الأرقام القياسية لأسعار الواردات (وتم نفس الشئ فى جدول رقم (٤) بالملحق).

ولقد كان معدل الاحلال يزيد فى السنوات الثلاث الأولى بالنسبة للسلع الوسيطة عنه بالنسبة للسلع الاستثمارية، ولكن الوضع انعكس فى الستين الأخيرتين كما كان تطور الاحلال بطيئاً بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة فى بداية الفترة، ولكنه أصبح سريعاً بعد ذلك. ويمكن القول بصفة عامة ان الاحلال كان كبيراً فى مجال السلع الاستهلاكية عموماً، بالمقارنة به فى مجال السلع المتوسطة والاستثمارية بوجه عام.

ويتسق هذا التطور إلى حد كبير مع ما هو متوقع عند تبنى استراتيجية الاحلال محل الواردات. إلا أنه على مدار السلسلة الزمنية كلها (٧٥-٨٩/٩٠) يمكن أن نورد الملاحظات الهامة التالية:

(أ) حدث الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية بتزامن واضح، والمنطق الاقتصادى يجعلنا نتوقع أن يبدأ الاحلال أولاً محل واردات السلع الاستهلاكية، وفى هذه المرحلة قد تزيد الواردات من السلع الوسيطة أو الرأسمالية أو كليهما، ثم فى مرحلة تالية يبدأ الاحلال محل الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

ويدل التزامن الذى حدث على عدم الدقة فى اتخاذ الاجراءات وانتهاج السياسات التفصيلية اللازمة لتطبيق الاستراتيجية.

(ب) تتحكم الطاقة الاستيرادية للاقتصاد (أ) فى حجم الواردات، وتتأثر الطاقة الاستيرادية بمستوى الدخل، وحجم التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية نتيجة للتصدير والاقتراض.

١- بالنسبة للدخل: بمقارنة معدلات نمو الدخل الحقيقى (من جدول رقم ١١) بالملحق ومعدلات نمو الواردات السلعية مكمشة بالرقم القياسى لأسعار الواردات (جدول رقم ٥- ب بالملحق) نجد التالى:

- فى السنوات ٧٥ - ٨٠/٨١ كانت معدلات نمو الدخل الحقيقى مرتفعة، وكانت معدلات نمو الواردات السلعية - بالتوازي مرتفعة.

- فى السنوات ٨١/٨٢ - ٨٦/٨٥ كان معدل نمو الدخل الحقيقى يتناقص باستمرار. وكان معدل نمو الواردات السلعية يتناقص أيضاً بصفة مستمرة - كاتجاه عام.



- ولكن يلاحظ أنه فى الفترة ٨٧/٨٦-٨٩/٨٨ كان معدل نمو الواردات السلعية فى المتوسط كبيراً فى حين كان معدل نمو الدخل الحقيقى متواضعاً، بل كان سالباً فى السنة الأولى من هذه الفترة. وسوف نحاول تفسير ذلك فى الفقرة التالية.

٢- باعتبار مجموع الإيرادات الجارية مصدراً للعمالات الأجنبية - وتمثل الصادرات المنظورة وغير المنظورة نسبة هامة من هذا المجموع - فإن الجدول رقم (٥- ب) بالملحق يؤكد اعتماد الواردات السلعية بصورة واضحة على مجموع الإيرادات الجارية حيث نجد أنه:

- فى الفترة الأولى (٧٥-٨١/٨٠) كان متوسط معدل النمو السنوى للإيرادات الجارية المكشدة بالرقم القياسى للأسعار الواردات ٢٦,٧٪ وهو معدل كبير، وكان معدل نمو الواردات السلعية المكشدة أيضاً بالرقم القياسى لأسعار الواردات أيضاً كبيراً (٦,١٨٪).

- فى الفترة الثانية (٨١/٨٢-٨٦/٨٥) انخفض معدل نمو الإيرادات الجارية إلى ٨,١٪ سنوياً وانخفض بالتالى نمو الواردات السلعية ٥,٥٪ سنوياً.

جدول رقم (٣)  
متوسط معدلات النمو السنوية لكل من الإيرادات الجارية  
والواردات السلعية (٪)

الفترة	الإيرادات الجارية (١)	الواردات السلعية (٢)	الدخل الحقيقى (٣)
٧٥-٨١/٨٠	٢٦,٧	١٨,٦	١٢,٦
٨١-٨٢/٨٥	٨,١	٥,٥	٨,١
٨٦-٨٧/٨٨	٢٦,٩	٣٧,٦	(٢,٧-)

المصدر: (١)، (٢) من جدول رقم (٥ - ب) بالملحق.  
(٣) محسوب من جدول رقم (١) بالملحق.

ويدل التزامن الذى حدث على عدم الدقة فى اتخاذ الاجراءات وانتهاج السياسات التفصيلية اللازمة لتطبيق الاستراتيجية.

- فى الفترة الثالثة (٨٦/٨٧-٨٨/٨٩) عاد معدل نمو الإيرادات الجارية الى الارتفاع (٢٦,٩٪ سنويا) ليعود معدل نمو الواردات السلعية إلى الارتفاع بشدة (٦,٣٧٪ سنويا).

وهنا يجب الانتباه إلى أمرين فى غاية الأهمية:

الأمر الأول: أن متوسط معدل نمو الإيرادات الجارية ومتوسط معدل نمو الواردات السلعية يوازى الاتجاه العام لمعدلات نمو الدخل الحقيقى فى الفترتين الأولى والثانية، وفى الفترة الأولى كان معدل نمو الدخل الحقيقى مرتفعا ثم بدأ يتناقص فى الفترة الثانية وهو نفس ما حدث بالنسبة لمتوسط معدلات النمو الكلى من الإيرادات الجارية والواردات السلعية. ولكن فى الفترة الثالثة لم يكن معدل نمو الدخل الحقيقى يوازى زميليه (متوسط معدل نمو الإيرادات الجارية، ومتوسط معدل نمو الواردات السلعية) مما يدل على أن تزايد الإيرادات الجارية رغم تدنى معدلات نمو الدخل الحقيقى - أدى إلى تزايد الواردات السلعية.

ومن البديهي أن تزايد الواردات السلعية رغم ضعف معدل نمو الدخل الحقيقى لا ينفى العلاقة الطردية المفترضة بين الدخل والواردات، فالملاحظة السابقة تتعلق بمعدلات التغير - فى الأجل القصير - أى بالقيم الحدية، أما العلاقة المفترضة بين الواردات والدخل فهى تتعلق بالقيم المتوسطة، خلال الأجل غير القصير.

الأمر الثانى: لا يوجد ثمة اختلاف بين قياس الاحلال محل الواردات باستخدام التغير النسبى فى الدخل وقياسه باستخدام التغير النسبى فى مجموع الإيرادات الجارية كتقريب للطاقة الاستيرادية، فمتوسط معدلات النمو فى الجدول رقم (٣) يعبر عن متوسط التغيرات النسبية:

التغير النسبى فى الواردات	أو بالنسبة	التغير النسبى فى الواردات
التغير النسبى فى الطاقة الاستيرادية		التغير النسبى فى الدخل

كما فى الجدول رقم (٤).

ونقص المرونة فى الفترة الثانية عنها فى الفترة الأولى يعنى حدوث احلال محل الواردات (إذ أن

جدول رقم (٤)  
مرونة الواردات تجاه الدخل والإيداعات الجارية

مرونة الواردات لتغيير مجموع الإيرادات الجارية	مرونة الواردات لتغيير الدخل	الفترة
$٧٠ = \frac{١٨,٦}{٢٦,٧}$	$١,٤٨ = \frac{١٨,٦}{١٢,٦}$	٨١/٨٠ - ٧٥
$٠,٦٨ = \frac{٥,٥}{٨,١}$	$٠,٧ = \frac{٥,٥}{٨,١}$	٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١
$١,٤ = \frac{٣٧,٦}{٢٦,٩}$	$١٣,٩ = \frac{٣٧,٦}{٢,٧}$	٨٩/٨٨ - ٨٧/٨٦

المصدر: محسوب من الجدول (٣).

معدل الزيادة فى الواردات كان أقل من معدل الزيادة فى الدخل أو الطاقة الاستيرادية)، وتعتبر زيادة المرونة فى الفترة الثالثة عنها فى الفترة الثانية عن حدوث إحلال «عكسى» للواردات.

ولا بد من الانتباه لمغزى الإشارة السالبة فى مرونة الواردات لتغيير الدخل فى الفترة الثالثة (-١٣,٩) حيث تعبير الإشارة السالبة هنا عن أن الواردات قد زادت بمعدل ٣٧,٦٪ سنويا فى المتوسط فى الوقت الذى كان الدخل الحقيقى يتناقص سنويا فى المتوسط.

$$\frac{٣٧,٦}{٢,٧} = \text{المرونة إذا كانت المرونة}$$

وقياس الاحلال بأى من الطريقتين يعطينا نفس الدلالات طالما كانت الطاقة الاستيرادية أو مجموع الإيرادات الجارية تمثل دالة طردية فى الدخل.

٣- ومراجعة القروض الخارجية (جدول رقم (٥-أ) بالملحق - باعتبارها أحد مصادر النقد الأجنبى المستخدم فى الاستيراد - نجد أن التدفق السنوى الصافى للقروض الخارجية كان يتذبذب خلال الفترة ٧٤-١٩٧٩ ثم بدأ يتناقص بعد ذلك، وكان سالبا خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٣ ثم ارتفع بعد ذلك فى سنة ١٩٨٤ ليتناقص بعد ذلك حتى سنة ١٩٨٦، ويرتفع فى سنة ١٩٨٧ لينخفض ويصبح سالبا فى السنتين التاليتين ١٩٨٨، ١٩٨٩.

ومن الواضح أن الفترة ٨١-٨٢/٨٥-٨٦ والتى حدث فيها إحلال محل الواردات - بنجاح نسبى

- كانت تضم معظم السنوات والتي تناقص فيها التدفق السنوى الصافى للقروض باستمرار تقريبا، أو كان سالبا.

إن ضعف الطاقة الاستيرادية هو المشئول الأول عن نقص الواردات (كنسبة من الدخل) فى النصف الأول ن الثمانينات على وجه الخصوص، ويمكن أن نرجع إليه - إلى حد كبير - ذلك التزامن الذى حدث فى الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية، والوسيطه، والرأسمالية. ولعل هذا النقص فى الطاقة الاستيرادية هو ما جعل الادارة الاقتصادية غير قادرة على اتخاذ الإجراءات وانتهاج السياسات التفصيلية اللازمة لتطبيق الاستراتيجية بما يتسق مع ما هو متوقع، وذلك ما أشرفنا إليه فى نهاية الفقرة (أ).

(ج) لم تستمر الدولة فى تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات، حيث قامت - منذ منتصف الثمانينات - بتشجيع التصدير، وذلك على الرغم من النجاح النسبى لاستراتيجية الاحلال، لا سيما خلال الفترة ٨١/٨٢ - ٨٥/٨٦، وهناك مؤشرات إضافية تؤكد هذا النجاح (النسبى) هى:

١- تعتبر استراتيجية الاحلال محل الواردات استراتيجية تصنيع، فهى تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الصناعة المحلية وتحفيز نموها.

وبالنظر إلى جدول رقم (٦) بالملحق الاحصائى يتبين:

- الوزن النسبى للنتاج الصناعى، يتزايد باستمرار خلال الفترة ٨٢/٨٣ - ٩٠/٩١، حيث مثل الننتاج الصناعى ٦,١٣٪ الننتاج المحلى الاجمالى سنة ٨٢/٨٣، وارتفعت النسبة تدريجيا حتى بلغت ١٨,١٪ سنة ٩٠/٩١.

- بمقارنة معدلات النمو الحقيقى السنوى فى الننتاج الصناعى بمعدلات النمو الحقيقى السنوى فى ننتاج القطاعات السلمية، وفى الننتاج المحلى الاجمالى يتضح أن الننتاج الصناعى كان ينمو سنويا بمعدلات تفوق معدلات النمو السنوى فى كل من مجموع القطاعات السلمية والننتاج المحلى الإجمالى.

٢- لما كان إنتاج بدائل الواردات يتجه إلى السوق المحلى - بالدرجة الأولى - فإن تطبيق استراتيجية الإحلال يصحبها عادة نقص فى الصادرات، ويتضح ذلك من انخفاض نسبة الصادرات/ الدخل

كما يوضحها الجدول رقم (١) .. حيث انخفضت هذه النسبة من ٤١, ٣٪ سنة ٨١/٨٢ إلى ٣٩, ٣٪ سنة ٨٢/٨٣ ثم ارتفعت إلى ٨٥, ٣٪ فى سنة ٨٣/٨٤ لتتناقص بعد ذلك فتصبح ٨, ٣٪، ٧, ٣٪ فى السنتين ٨٤/٧٥، ٨٥/٨٦ على الترتيب.

٣- تهدف الاستراتيجية إلى تقليل العجز فى الميزان التجارى، ويتضح من جدول رقم (١٢) بالملحق انخفاض العجز التجارى/ الدخل باستمرار خلال الفترة ٨١/٨٢ - ٨٦/٨٥، مما يدل على أن نسبة الواردات إلى الدخل كانت تتناقص بمعدل أكبر من معدل تناقص نسبة الصادرات/ الدخل.

ومع ذلك فإن أحد المتطلبات الهامة لنجاح تطبيق الاستراتيجية كان مفقدا، فلم يتسع السوق المحلى باستمرار لاستيعاب الزيادة فى إنتاج بدائل الواردات، فلقد رأينا أن معدلات نمو الدخل الحقيقى كانت تتناقص باستمرار، فى حين أن معدلات نمو السكان تكاد تكون ثابتة عند ٣٪ تقريبا، مما يعنى انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان سنة بعد أخرى.

وإذا كان المنطق الاقتصادى يؤكد جدوى إنتاج بدائل الواردات، حيث تكون صناعات هذا الإنتاج محمية، فتحقق المزيد من الأرباح مما يزيد من معدل الادخار المحلى والاستثمار المحلى ويزيد من معدل نمو الدخل ومن معدل التوظيف (٩)، فإن التطبيق فى مصر (خصوصا فى الفترة ٨١/٨٢ - ٨٦/٨٧) كانت نتائجه كالتالى:

- تناقص معدلات النمو فى الدخل القومى الحقيقى، كما تبين من قبل.

- تناقص حجم الاستثمار الإجمالى الثابت بالأسعار الثابتة كما هو واضح فى جدول رقم (٧) بالملحق الاحصائى.

- تناقص نسبة الادخار المحلى/ الدخل إذا قورنت نسبة الاستثمار/ الدخل بنسبة العجز التجارى/ الدخل<sup>(١٠)</sup>.

- تحسن طفيف فى نسبة البطالة الظاهرة خلال الفترة ٨٢/٨٣ - ٨٥/١٩٨٦، حيث بلغت ١, ٥٪، ٧, ٩٪، ٤, ٤٪، ٣, ٤٪ من إجمالى قوة العمل، ولكن الموقف ساء بعد ذلك حيث بدأت نسبة البطالة الظاهرة ترتفع بالتدريج<sup>(١١)</sup>.

مما سبق يتضح أن نجاح التطبيق لاستراتيجية الاحلال محل الواردات كان نجاحا (نسبيا). أضف

إلى ذلك أن عددا من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الاقتصادية قبل وأثناء وبعد تلك الفترة (٨٢/٨١-٨٦/٨٥) لم يكن يدعم نجاح التطبيق لهذه الاستراتيجية بحال من الأحوال.

## ٢. سياسات التكيف وآثارها على الواردات والصادرات:

تتضمن توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضرورة تحرير التجارة الخارجية وتحرير كل من أسعار الصرف، وأسعار الفائدة المحلية. ولقد أخذت الإدارة الاقتصادية خطوات جادة فى تنفيذ هذه التوصيات، مستهدفة بذلك علاج مشاكل ميزان المدفوعات فى المقام الأول، وعلاج مشاكل الاقتصاد المصرى بصفة عامة فما هو أثر سياسات التكيف هذه على تجارة مصر الخارجية؟ هذا ما سوف نتناوله بالدراسة فى الفقرات التالية:

### أولاً: تحرير التجارة الخارجية:

كانت اللجنة الأولى فى تحرير التجارة الخارجية هى صدور القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستيراد بدون تحويل عملة، ثم صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ لتأكيد هذا الاتجاه، وكان لذلك تأثيره الواضح على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما أدى إلى رفع أسعارها وتخفيض سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى، بالإضافة إلى أن الاستيراد بدون تحويل عملة يأخذ عادة منحى تجارياً بحثاً حيث يستهدف الربح السريع دون النظر إلى متطلبات التنمية الحقيقية للاقتصاد القومى<sup>(١٢)</sup>.

وبدأ التحرك السريع نحو تحرير التجارة الخارجية فى النصف الثانى من الثمانينات، فألغيت لجان الترشيد فى يوليو ١٩٨٦، واستبدلت بقائمة حظر تتضمن عدداً معيناً من السلع، مع استمرار خضوع الاستيراد لبعض الإجراءات والنظم الإدارية.

وفى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى المبرم مع البنك الدولى - والذى بدأ تنفيذه فى مارس ١٩٩٠ - اتخذت عدة خطوات للحد من القيود غير الجمركية، ومن المقرر أن تلغى جميع هذه القيود تدريجياً خلال السنوات القليلة القادمة<sup>(١٣)</sup>.

ولقد جاء التفكير فى تحرير التجارة الخارجية متوازياً مع اتجاه الإدارة الاقتصادية نحو تشجيع الصادرات. ومن المعروف أنه من الممكن تشجيع التصدير فى نفس الوقت الذى يوجه فيه التصنيع

نحو إنتاج بدائل الواردات، ولكن تحرير التجارة الخارجية يعنى تعريض الانتاج المحلى للمنافسة العالمية، وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الإحلال محل الواردات، والتي حققت قدرا من النجاح خلال النصف الأول من الثمانينات.

وحماية الإنتاج المحلى أمر شائع فى الدول المتقدمة والنامية على السواء، فقبل الثورة الصناعية نجح المنتجون البريطانيون فى القرن السابع عشر فى استصدار قانون يحظر استيراد أو ارتداء الحرير والشيت من الصين وفارس والهند، ووفرت قيود الاستيراد دافعا للصناعة البريطانية<sup>(١٤)</sup>.

وكان التدخل الانتقائى للدولة - متمثلا فى الضرائب والدعم والائتمان الموجه والقيود على دخول المؤسسات لميدان العمل وخروجها منه والحماية الجمركية لتشجيع الصناعة المحلية - ذا أثر واضح فى قصتين هامتين من قصص النجاح فى التنمية هما: اليابان وجمهورية كوريا<sup>(١٥)</sup>.

وفيما بين سنة ١٩٦٦، سنة ١٩٦٨ زادت نسبة الواردات الخاضعة لكل أنواع التدابير غير الجمركية بأكثر من ٢٠٪ بالنسبة للولايات المتحدة، وبنحو ٤٠٪ بالنسبة لليابان، و١٦٠٪ بالنسبة للاتحاد الأوروبى، ووصلت نسبة الواردات من الدول النامية التى تواجه بتدابير حماية غير جمركية نحو ٢٨٪ فى سنة ١٩٨٧<sup>(١٦)</sup>.

ومن الثابت أن الإجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها صادرات الدول العربية إلى السوق الصناعية لها آثارها السلبية - المباشرة غير المباشرة - العديدة، على اقتصاديات الدول العربية<sup>(١٧)</sup>.

إن النظام الرأسمالى العالمى فى الدول الصناعية الكبرى يقوم على تلال من السياسات الحمائية التى يصل بعضها إلى حد العنف للملاحقة كل ما هو مستورد من الخارج و هى سياسات جمركية وكمية، وذلك بالإضافة الى اتباع نظام متكامل لدعم الانتاج المحلى فى صناعات محددة أو قطاعات كاملة مثل دعم المزارعين فى الولايات المتحدة، ودعم معظم المنتجات الزراعية فى دول السوق الاوروبية، وهو نظام لا يحمى الانتاج المحلى فقط، ولكن يعطيه أيضا قوة تصديرية تنافسية فى السوق الدولية . ويصل الأمر إلى الحد الذى تحظر فيه اليابان استيراد الأرز، وتدعم إنتاجه رغم أن تكلفة إنتاجه توازى خمسة أضعاف تكلفة استيراده<sup>(١٨)</sup>.

ويؤكد كثير من رجال الأعمال والمفكرين خطورة فتح باب الاستيراد على الانتاج المحلى، لاسيما

أنه لا يستطيع الصمود أمام المنافسة الدولية، وينادون باستخدام أساليب حمائية فعالة لحماية الانتاج المحلى من سياسات الإغراق والدعم<sup>(١٩)</sup>.

ولعل من أهم المخاوف التى يجب وضعها فى الاعتبار ما عبر عنه أمين عام جمعية رجال الأعمال بقوله إن أهم الظواهر السلبية بعد اطلاق الاستيراد هى تحول مجموعة من رجال الأعمال المنتجين إلى الاستيراد بحكم الضرورات الاقتصادية لإدارة أعمالهم<sup>(٢٠)</sup>.

واندفاع القطاع الخاص وراء الربح السهل والمكاسب الريعية أمر متوقع لاسيما اذا واكبه تراخى قبضة الإدارة الاقتصادية - وهذا امر متوقع - فى غمار الدعوة الحماسية للخصخصة.

إن الاقتصاد المصرى يوشك أن يقع بين شقى رحى: أحدهما: مخاطر تحرير التجارة متمثلة فى المنافسة غير المتكافئة للانتاج المحلى وسلوكيات القطاع الخاص المتعجل، والتى تؤذن بزيادة حدة الاختلافات الهيكلية أما ثانيهما فهو الكساد الذى يعلن عن نفسه فى تزايد المخزون الراكد<sup>(٢١)</sup> وتزايد حجم الطاقات العاطلة وتزايد معدلات البطالة الظاهرة خصوصا بعد سنة ١٩٨٥<sup>(٢٢)</sup> والذى ترجع أسبابه إلى ما يلى :-

- نقص الطلب المحلى بسبب نقص الدخل الحقيقية نتيجة ارتفاع الأسعار بمعدلات تفوق زيادة الأجر، حيث زادت الأجر سنة ٨٧/٨٦ عنها فى سنة ٨٢/٨١ بنسبة ٧١,٧٪ فى مقابل ٨٩٪ للأسعار، وزادت الأجر سنة ٩١/٩٠ عنها فى سنة ٨٧/٨٦ بنسبة ٨٣,٥٪ فى مقابل ١١٣٪ للأسعار. كما هو واضح فى جدول رقم (٨) بالملحق الإحصائى. وزاد من نقص الطلب ضياع أموال طائلة فى شركات توظيف الأموال. ويؤكد تناقص الطلب المحلى ما يوضحة جدول رقم (٩) بالملحق من تناقص مستمر تقريبا فى معدل نمو الاتناق الاستهلاكى منذ سنة ١٩٨٠ وحتى ٩١/٩٠.

- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية المستوردة، مع الاعتماد على ائماط انتاجية كثيفة رأس المال، وموفرة لعنصر العمل.

- اتباع الدولة لسياسات انكماشية فى سياق اجراءات الاصلاح الاقتصادى مثل السقوف الائتمانية وفرض ضريبة المبيعات بهدف زيادة الحصيلة وعلاج عجز الموازنة، والتخفف من الالتزام بتعيين الخريجين.



يمكن القول إذن أن تحرير التجارة سيزيد من مشاكل الاقتصاد المصرى بالإضافة إلى إجهاضه للنجاح النسبى لاستراتيجية الاحلال محل الواردات.

### ثانياً. تحرير أسعار الفائدة:

ارتفعت أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى السنوات الأخيرة بدرجة واضحة، وتطور سعر الفائدة على الجنيه المصرى بحرية كاملة إلى أن استقر قرب نهاية سنة ٩٠/٩١ عند متوسطات تتراوح بين ١٥٪/١٨٪ - وفق آجال وطبيعة وشروط الأدوات الادخارية المختلفة - بعد أن كان لا يتجاوز فى المتوسط ٨ - ١١٪ فى سنة ١٩٩٠. (٢٣)

وطرحت الحكومة - فى محاولة غير تضخمية لعلاج عجز الموازنة أذون الخزانة بأسعار فائدة اقتربت كثيراً من ٢٠٪ مما أدى إلى ارتفاع مواكب فى أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بوجه عام ولاشك أن التجاء الدولة إلى طرح أذون الخزانة يعنى منافستها للقطاع الانتاجى فى الحصول على السيولة من الجهاز المصرفى، ومن الأفراد مما يرفع أسعار الفائدة، ويؤثر على الاستثمار والانتاج (٢٤)

ويعتبر اندفاع وحدات الجهاز المصرفى والأفراد نحو شراء أذون الخزانة تحويلاً للاستثمارات الانتاجية الكامنة أو المحتملة إلى خزائن الودائع .

ويؤكد ذلك ما قاله رئيس شعبة المستثمرين من أن المستثمر سوف يتجه الى ايداع أمواله فى البنك بفائدة ٢٠٪ دون رهنات أو حجوزات أو عقبات أو ضرائب وما إلى ذلك بدلا من أن يوجهها إلى الاستثمار وبذلك أصبح الوعاء الاستثمارى الذى كنا نأمل أن يستغل فى الصناعة يهرب إلى الادخار (٢٥).

ويبدو أن رفع سعار الفائدة أمر لامفر منه فى ظل تحرير سعر الصرف، حيث يكون سعر الفائدة ذا فاعلية أكبر فى انتقال رؤوس الأموال بين الدول، ولذلك تفضل الدول ذات العملات الضعيفة إلى أن تحافظ على معدلات الفائدة فيها مرتفعة حتى تتفادى نزف رؤوس الأموال منها (٢٦).

ولكن انتقال رؤوس الأموال إلى الدولة ذات العملة الضعيفة يعتبر أمراً مشكوكاً فيه، حيث لا يستطيع المقرض أن يستفيد من فروق معدلات الفائدة، وأن يتفادى فى نفس الوقت مخاطر الصرف فى العمليات الآجلة (٢٧).

وفى الفترة التى تلى تحرير سعر الفائدة مباشرة، تظل أسعار الاقتراض مرتفعة بدرجة مفرطة، مما يعكس جزئيا ارتفاع درجة المخاطرة التى تتحملها البنوك، وذلك يؤدى إلى كبت الاقتراض - كما حدث فى أوجواى وشيلي<sup>(٢٨)</sup>. وهذا متوقع بالنسبة للاقتصاد المصرى، مضافا إليه ما تضعه السقوف الائتمانية من حدود على الائتمان. إن ارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان - مثله مثل السقوف الائتمانية - يؤدى إلى زيادة مخاطر الركود فى الاقتصاد المصرى.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن ارتفاع أسعار الفائدة - مقرونا بتحرير سعر الصرف والأسعار أسفر فى تجارب بعض عن حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع التكلفة، ينشأ ويستمر مستقلا عن حالة الطلب<sup>(٢٩)</sup>، حيث ينعكس ارتفاع سعر الفائدة فى تكلفة الإنتاج، بل إن سعر الفائدة يمثل الحد الأدنى لمعدل الربح المستهدف ولذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة يدفع بمستوى التضخم - من جانب العرض - إلى أعلى، من زاوية التكلفة والربح فى نفس الوقت.

مما سبق يتضح أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدى فى الغالب إلى :

- ١- المساهمة فى زيادة معدلات التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف وارتفاع معدلات الأرباح.
- ٢- زيادة مخاطر الركود بسبب كبت الاقتراض أو تقليل حجمه، بالتضافر مع السقوف الائتمانية وتحويل الاستثمارات الإنتاجية إلى ودائع ادخارية.
- ٣- الشك فى التأثير على جذب رؤوس الأموال من الخارج طالما هناك احتمالات لتقلب أسعار الصرف.

ومما لا شك فيه أن تزايد الركود والتضخم اللذين يعانى منهما الاقتصاد المصرى منذ عدة سنوات سوف يؤدى إلى :

- ١- تشييط الصادرات بفعل التضخم، ويتأثير تناقص معدلات النمو.
- ٢- زيادة الواردات بسبب التضخم وعدم كفاية الإنتاج المحلى لإشباع الطلب المحلى، لاسيما من تلك السلع التى تنخفض مرونة الطلب الدخلية عليها.

ثالثا : تحرير سعر الصرف والأسعار المحلية:

يعنى تحرير سعر صرف الجنيه المصرى من الناحية العملية تخفيض هذا السعر، فى ظل تزايد الواردات، وبالتالي تزايد الطلب على العملات الأجنبية مع تناقص الصادرات، وبالتالي تناقص الطلب على الجنيه المصرى.

وليس تخفيض قيمة الجنيه المصرى أمرا جديدا على الاقتصاد المصرى فقد تكرر مرات كثيرة من قبل.. منها:

١- عندما خفضت المجلترا قيمة الاسترليني فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ خفضت مصر عملتها بنفس النسبة فارتفع السعر الرسمى للدولار من ٢٤,٢٨ قرشا إلى ٣٤,٨٣ قرشا<sup>(٣٠)</sup>. ثم اتبعت مصر بعد ذلك أسعارا متعددة للصرف بسبب الأزمات التى مرت بها بحيث أصبح السعر الرسمى معطلا تقريبا، حيث لم يكن يستخدم إلا نادرا<sup>(٣١)</sup>.

٢- طبقا لبرنامج التثبيت المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٦٢ تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى من ٢,٨٧ دولارا إلى ٢,٣٠ دولارا فقط، أى أن نسبة التخفيض أمام الدولار كانت ٢٠٪<sup>(٣٢)</sup> ومنذ سنة ١٩٦٨ بدأت الدولة تأخذ بنظام الأسعار التشجيعية للصرف فقد قررت علاوة بنسبة ٣٥٪ تضاف إلى أسعار صرف العملات الأجنبية التى يحددها البنك المركزى ارتفعت إلى ٥٠٪ سنة ١٩٧٢ ثم إلى ٥٢٪ ثم ٥٨٪ فى سنة ١٩٧٣<sup>(٣٣)</sup> وترتب على نظام الاستيراد بدون تحويل عملة تمتع أصحاب الحسابات بالعملة الاجنبية بعلاوة فعلية تفوق العلاوات التشجيعية المعلنة فى البنوك نظرا لارتفاع هامش الربح من بيع السلع المستوردة داخل البلاد، مما يعنى تخفيضا جزئيا غير رسمى فى سعر الصرف للجنيه المصرى<sup>(٣٤)</sup>.

٣- طبقا لبرنامج التثبيت المتفق عليه فى سنة ١٩٧٨ حيث بدأ سريان السعر التشجيعى للصرف اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ على رسوم المرور فى قناة السويس والواردات التموينية ونفقات البعثات والتمثيل التجارى، ولما كان السعر التشجيعى أعلى من السعر الرسمى فإن تطبيق برنامج التثبيت المذكور ينطوى على تخفيض فى سعر الصرف للجنيه المصرى<sup>(٣٥)</sup>.

٤- فى يوليو ١٩٨١ حين تم رفع سعر التحويل الرسمى للدولار من ٧٠ قرشا إلى ٨٤ قرشا، أى أن سعر الجنيه تم تخفيضه بنسبة ٢٠٪ بالمقارنة بالسعر الموحد الذى كان معلنا فى يناير ١٩٧٩<sup>(٣٦)</sup>.

ولكن ما نركز عليه فى هذا البحث هو فترة تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى، فهى مجموعة من السياسات المتسقة والتوافقة فى معظمها، والمتطورة تدريجيا نحو التحرير الاقتصادى المعلن حاليا والمزعم استكمالها كاتجاه حاسم للإدارة الاقتصادية.

فلتستقرى أولا تجربة الفترة السابقة لتبين مدى مساهم به تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى زيادة الصادرات وانقاص الواردات، وبالتالي فى علاج العجز فى الميزان التجارى، ثم ندرس بعد ذلك مدى توفر شروط نجاح هذه السياسة.

## (أ) تجربة الفترة السابقة:

تعتبر الأسعار غير الرسمية للصراف هي الأكثر تعبيراً عن القيم الحقيقية للعملات المختلفة، كما أن التعديلات الرسمية في سعر الصراف تحاول إعادة الاقتراب بالسعر الرسمي الى ذلك السعر السائد في السوق غير الرسمية.

ويمكن القول - إن سعر الصراف للجنيه المصرى يتدهور باستمرار منذ سنة ١٩٧٩. وبدراسة العلاقة بين ذلك وبين الصادرات والواردات السلعية (الصادرات بدون البترول) يتضح مايلي: (جدول رقم ١٣ بالملحق).

١- بقياس مرونة كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية تجاه تغير سعر الصراف يتبين الآتى: (جدول ١٤ - أ بالملحق).

- مرونة الصادرات السلعية سالبة في ست سنوات فقط ومعنى ذلك أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى يؤدي الى زيادة الصادرات السلعية والمرونة موجبه في خمس سنوات بمعنى ان انخفاض سعر الصراف كان مصحوبا بنقص الصادرات السلعية .

- مرونة الواردات السلعية موجبه في خمس سنوات فقط، ومعنى ذلك أن انخفاض سعر الصراف الجنيه المصرى يؤدي إلى نقص الواردات السلعية، والمرونة سالبة في ست سنوات بمعنى أن انخفاض سعر الصراف كان مصحوبا بزيادة الواردات السلعية.

- لم يظهر التأثير المتوقع (نظريا) لانخفاض سعر الصراف على كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية الا في سنتي ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث كانت مرونة الصادرات سالبه ومرونة الواردات موجبه في نفس الوقت.

والنتائج السابقة تشكل في مدى وجود تأثير لسعر الصراف على كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية .. فلا يمكن القول إن تخفيض أو انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى يؤدي - كما نتجاء عام - الى زيادة الصادرات أو إنقاص الواردات .

٢- وإجراء اختبار أولى للعلاقة بين سعر الصراف وكل من الصادرات والواردات السلعية قمنا بقياس معامل ارتباط فهنر<sup>(٣٧)</sup> وكانت قيمة هذا المعامل للارتباط بين سعر الصراف والصادرات السلعية = ٠.٢٠. وبين سعر الصراف والواردات السلعية ٠.٢٠. أيضا، وهي قيم ضعيفة كما هو واضح والاشارة الجبرية (الموجبه) لاتعبر عن طبيعة العلاقة المتوقعة في حالة الصادرات حيث إن المتوقع هو تزايد الصادرات بانخفاض سعر الصراف (أى أن المتوقع أن تكون إشارة معامل الارتباط هنا سالبه) (جدول ١٤ - ج بالملحق).

ويلاحظ أننا قمنا بتخليص قيم سعر الصرف (س) و  $\frac{ص}{ص}$  والتي أعطيناها للتبسيط الرمز (ص)، و  $\frac{ف}{ف}$  والرمز المعطى لها (و) من تأثير الاتجاه العام، وذلك بحساب الانحرافات عن القيم الاتجاهية (المحسوبة كمتوسطات متحركة لثلاث سنوات) واستخدام هذه الانحرافات بدلا من القيم الأصلية. واستخدمنا هذه القيم المخلصة من تأثير الاتجاه العام فى حساب معامل ارتباط «فهتر» المشار إليه فى الفقرة السابقة، وكذلك فى حساب معامل ارتباط «بيرسون» وهو موضع اهتمامنا فى الفقرة التالية.

٣- بقياس معامل ارتباط «بيرسون» كانت النتائج كالتالى: جدول ١٤- د بالملاحق (.

. معامل الارتباط الخطى البسيط بين سعر الصرف والصادرات السلعية = ٠.٠٥٤ .

. معامل الارتباط الخطى البسيط بين سعر الصرف والواردات السلعية = ٠.٤٨١ .

. معامل التحديد فى الحالة الأولى = ٠.٠٠٣ وفى الحالة الثانية = ٠.٢٣١ .

-- قيم «ت» المحسوبة هى ٠.١٥٣ ، ٠.٤٩١ على الترتيب، وهى أقل من قيم «ت» النظرية مما

يؤكد عدم جوهرية العلاقة فى كل من الحالتين.

ورغم أن معامل الارتباط غير جوهري فى كل من الحالتين الا انه يعطى مؤشرا تقريبا للعلاقة فمعامل الارتباط الموجب بين سعر الصرف والواردات السلعية يعنى أن الواردات السلعية تتناقص مع انخفاض سعر الصرف (والعكس بالعكس) ومعامل الارتباط الموجب بين سعر الصرف والصادرات السلعية - بدون البترول - (بصغره الشديد) لا يؤكد أن الصادرات السلعية تتناقص بانخفاض سعر الصرف، ولكنه يؤكد أن زيادة الصادرات عن طريق تخفيض سعر الصرف أمر مشكوك فيه بدرجة شديدة الوضوح.

ويقلل من أهمية النتائج الاحصائية صغر عدد المشاهدات المستخدمة، ولكنها تعطى انطباعا قويا بالشك فى جدوى تخفيض سعر الصرف بهدف زيادة الصادرات - ذلك الهدف المعلن منذ منتصف الثمانينات - ويتأكد الانطباع بدراستنا لمرونة الصادرات والواردات السلعية تجاه تغير سعر الصنف فى فقرات سابقة.

ويؤكد تقرير وزارة التخطيط عن متابعة تنفيذ الخطة خلال النصف الأول (يوليو - ديسمبر) العام ٩٢/٩١ نقص كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق<sup>(٣٨)</sup>. مما يعنى استمرار سيادة الانطباع الذى تعطيه الإشارة الموجبة لكل من معاملى ارتباط «بيرسون» بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات السلعية.

- وبدراسة تطور الصادرات السلعية بأنواعها المختلفة فى الفترة ٧٩. ١٩٩٠ (الجدول رقم ١٥) بالملاحق الاحصائى) يتضح ما يلى :
- ١- تناقصت صادرات القطن الخام - كاتجاه عام - فى جميع السنوات تقريبا، وذلك بالأسعار الثابتة<sup>(٣٩)</sup>. ولم يحدث تحسن إلا فى سنة ١٩٨٩ بالنسبة للسنة السابقة ١٩٨٨.
  - ٢- تناقصت صادرات المواد الخام بالأسعار الثابتة فى معظم السنوات، حيث استمر التناقص بين سنتى ١٩٨٢، ١٩٨٦ وكذلك بين سنتى ١٩٨٧، ١٩٨٩ ولم يحدث تزايد إلا بين سنتى ٧٩. ١٩٨٠، وبين سنتى ٨٦. ١٩٨٧، وبين سنتى ٨٩. ١٩٩٠.
  - ٣- تناقصت صادرات السلع نصف المصنعة بصفة شبه مستمرة بين سنتى ٧٩. ١٩٨٥ وتزايدت بين ١٩٨٥. ١٩٨٧ لتتذبذب بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض.
  - ٤- تناقصت صادرات السلع تامة الصنع بين سنتى ١٩٧٩. ١٩٨٢ لتتزايد فى سنتى ١٩٨٣. ١٩٨٤ ولتتناقص فى سنة ١٩٨٥ ثم تتزايد باستمرار بعد ذلك.
- يتأكد مما سبق أن تأثير انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى ليس ثابتا ولا منتظما، وكثيرا ما تنبىء تجربة الواقع الفعلى عن اتجاهات عكسية للتأثير المنتظر.
- أما تطور الواردات السلعية النوعية فكان كالتالى: (جدول ٤ بالملاحق).
- ١- تزايدت نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة، وكذلك من السلع الاستهلاكية ككل إلى الدخلى بين سنتى ٧٩. ١٩٨٢/٨١ - ثم تناقصت باستمرار خلال الفترة ٨١/٨٢ - ٨٥/٨٦ ١٩٨٦ وهى الفترة التى نجح فيها نسبيا تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات. ولكن النسبة تزايدت بعد ذلك حتى سنة ٨٧/٨٨ لتتخفض فى سنة ٨٨/٨٩.
  - ٢- حدث نفس ذلك التطور تماما بالنسبة لكل من واردات السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية.
- ويتضح من ذلك ما يلى:
- إن تأثير انخفاض سعر الصرف على الواردات ليس ثابتا ولا منتظما.
  - إن تناقص واردات السلع الاستهلاكية (فى النصف الأول من الثمانينات) يرجع - فى الغالب - الى نجاح الأساليب الإدارية الخاصة بضبط الواردات فى ظل الاقتناع بتطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات.
  - إن تناقص واردات السلع الوسيطة والاستثمارية فى نفس الفترة يرجع - فى الغالب - إلى ضعف الطاقة الاستثمارية كما سبق أن أشرنا.

- لا ينفى التحليل السابق التأثير السالب لانكماش الطلب الكلى بفعل الكساد على حجم الواردات ونسبتها الى الدخل.

ولا يختلف التحليل السابق فى خطواته ونتائجه اذا انصبت الدراسة على نسبة كل من الواردات السلعية والصادرات السلعية الى الدخل، بدلا من استخدام القيم المطلقة، فبالرجوع إلى جدول رقم (١) أو جدول رقم (٢ - ب) بالملاحق يتضح أن:

- نسبة الواردات السلعية إلى الدخل تتناقص كاتجاه عام خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ ثم تتزايد فى الفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٩/٨٨

- نسبة الصادرات السلعية - بدون البترول - إلى الدخل انخفضت فى سنة ٨١/٨٠ عنها فى سنة ١٩٧٩ لتعود للزيادة فى سنة ١٩٨٢/٨١ ثم تأخذ فى التناقص بعد سنة ٨٤/٨٣ حتى سنة ١٩٨٦/٨٥ ثم تتزايد سنة ٨٨/٨٧ لتتخفض فى سنة ٨٩/٨٨.

كما سبق يتضح بجلاء عدم نجاح سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى زيادة الصادرات السلعية وانقاص الواردات السلعية.. وبالتالي فى تقليل عجز الميزان التجارى المصرى.

#### (ب) شروط نجاح سياسة التخفيض :

توجد بضعة شروط لا بد من توفرها حتى تنجح سياسة تخفيض سعر الصرف فى زيادة الصادرات وانقاص الواردات، وبالتالي تقليل عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات. وتتعلق هذ الشروط بمستوى الأسعار المحلية، ومرونة عرض وطلب الصادرات ومرونة عرض وطلب الواردات، وأسعار الواردات، وحالة سوق الصادرات ... وهذه الشروط هى:

١- ثبات مستوى الأسعار المحلية أو زيادتها بمعدل أقل من معدل التخفيض فى سعر الصرف.

٢- مرونة كبيرة فى الطلب على الصادرات المحلية.

٣- مرونة كبيرة فى عرض الصادرات المحلية .

٤- مرونة كبيرة فى الطلب على الواردات من الخارج.

٥- مرونة كبيرة فى عرض الواردات من الخارج .

٦- سيادة المنافسة الكاملة فى سوق الصادرات المحلية.

٧- عدم مواجهة سياسة التخفيض بسياسة مضادة من الدول المنافسة.

وفى الفقرات التالية نتناول كلا من هذه الشروط بالدراسة، والتحليل وبيان مدى توفرها فى حالة الاقتصاد المصرى.

## الشرط الأول:

ثبات مستوى الأسعار المحلية أو زيادتها بمعدل أقل من معدل التخفيض فى سعر صرف العملة المحلية. ويتطلب ذلك بقاء تكاليف الإنتاج المحلى ثابتة أو عدم زيادتها بالقدر الذى يرفع الأسعار المحلية بمعدل يفوق معدل التخفيض فى سعر الصرف<sup>(٤٠)</sup>.

وهذا الشرط يصعب توفره فى الدول النامية بسبب التضخم، الذى يرجع إلى عوامل عديدة من بينها انخفاض سعر صرف العملة المحلية ذاته، لا سيما إذا كانت الواردات من السلع الوسيطة تمثل نسبة كبيرة من إجمالى الواردات<sup>(٤١)</sup>. ولا يختلف تأثير الواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على الأسعار المحلية عن تأثير الواردات من السلع الوسيطة<sup>(٤٢)</sup>.

ويصدد تطبيق هذه السياسة فى بعض الدول الأفريقية، ذكر البعض أن خفض قيمة العملة، مقرونا بتحرير معدل الأسعار ومعدل الفائدة، قد أسفر عن حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع التكلفة، ينشأ ويستمر مستقلا عن حالة الطلب، لذلك وجهت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الانتقاد إلى الخفض الأسسى فى سعر الصرف، مؤكدة أنه سرعان ما يكتسحه التضخم، دون أن يكون له تأثير على سعر الصرف الحقيقى<sup>(٤٣)</sup>.

ومن الأرجح - باستقراء واقع العديد من الدول الأفريقية وغير الأفريقية - أن يكون الأثر المباشر لانخفاض سعر الصرف على معدل التضخم كبيرا، حتى لو كانت الواردات تمثل نسبة ضئيلة من الناتج المحلى، وذلك بسبب أهمية الواردات الرئيسية فى عملية الإنتاج، وعدم قدرة الصناعة المحلية على أن تحمل محل تلك الواردات<sup>(٤٤)</sup>.

وتكمن الخطورة فى أن ارتفاع معدلات التضخم يضطر الدولة - لكى تقلل من وارداتها وتزيد من صادراتها - إلى تخفيض آخر فى سعر الصرف، لذلك يتضح من كتابات وأبحاث الكثيرين أن التضخم والتخفيض يدوران فى حلقة مفرغة، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى التضخم، الذى بدوره إلى مزيد من التخفيض.. وهكذا<sup>(٤٥)</sup>.

وبالنسبة للاقتصاد المصرى فإن مستوى الأسعار يرتفع باطراد - كما يتضح من الجدول رقم (١١) بالملحق - حيث نجد أن معدل التضخم يتزايد فى الفترة ٧٦-٨٠/٨١ ثم يتذبذب بعد ذلك خلال السنوات ٨١-٨٢-٨٤، ثم ينخفض فى سنة ٨٤/٨٥ ليواصل ارتفاعه السريع بعد ذلك حتى يصل



إلى ٢٨,٦٪ فى السنة ٨٩/٨٨، ليتناقص حتى يصل إلى ١٦,٢٪ سنة ٩١/٩٠.. وهذا المعدل الأخير (١٦,٢٪) أعلى من معدلات التضخم السنوية فى جميع السنوات ٧٦-٨٦/٨٧. ويرجع ارتفاع الأسعار إلى العديد من العوامل منها:

- إلغاء الدعم تدريجيا.
- فرض ضريبة المبيعات.
- رفع أسعار الطاقة (حيث تم رفع أسعار البنزين والكهرباء عدة مرات خلال سنتين).
- زيادة السيولة المحلية، رغم السقوف الائتمانية، بمعدلات كبيرة (جدول رقم ١٠ بالملحق). تفوق مرات عديدة نمو الدخل الحقيقي.
- ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والوسيلة المستوردة والمستخدمه كمدخلات فى الإنتاج.
- وطبقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، فإن من المزمع تحريك الأسعار باستمرار حتى تصبح معبرة عن قوى العرض والطلب.
- ويمكن دراسة التأثير النهائى (ت) على مستوى الأسعار (س) لكل من التضخم (بمعدل=هـ) وتخفيض أو انخفاض سعر الصرف (بمعدل=د) بالنموذج المبسط. الآتى:

$$ت = س (١+هـ) (١-د) - س$$

$$= س (هـ - د - هـ د).$$

مع ملاحظة أن (د) تستخدم كنسبة موجبة. فإذا كانت قيمة (هـ - د - هـ د) موجبة كان معنى ذلك أن محصلة تأثير التضخم وخفض سعر العملة هى زيادة مستوى السعر، والعكس بالعكس. (والمقصود بمستوى السعر هنا.. هو مستوى السعر المحلى من وجهة نظر المستورد الأجنبى).

وباستخدام معدل التضخم السنوى المحسوب من الرقم القياسى العام لأسعار الجملة - باعتبار أسعار الجملة أكثر تمثيلا لتلك الأسعار التى يتعامل بها المصدرون والمستوردون مع العالم الخارجى - وبحساب الأثر النهائى للتضخم وخفض سعر الصرف تبين أن أسعار السلع المحلية قد ارتفعت فى معظم سنوات السلسلة ٨٠/٨١-٩١/٩٠ من وجهة نظر المستورد الأجنبى - وذلك بسبب زيادة معدل

التضخم عن معدل الانخفاض فى سعر الصرف فى معظم السنوات. (جدول رقم ١٦ بالمحلق).  
ولا شك أن انخفاض أو انخفاض سعر الصرف دورا كبيرا فى إحداث التضخم، حيث تمثل الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية نسبة كبيرة من الاستثمار المحلى الاجمالى مما يعنى زيادة التضخم الراجع إلى التكاليف. ولا شك أن ارتفاع نسبة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية إلى إجمالى الاستثمار المحلى يعنى - بالإضافة إلى زيادة التضخم بسبب التكلفة - حساسية كبيرة فى استيراد التضخم من الدول الصناعية التى ترتفع فيها أسعار تلك السلع بصفة شبه مستمرة<sup>(١)</sup>.

جدول رقم (٥)  
الواردات الوسيطة والرأسمالية والاستثمار المحلى الاجمالى  
فى بعض السنوات

النسبة/٪ (٣)=(١):(٢)	الاستثمار المحلى الاجمالى (٢)	الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية(١)	السنة
٤٨,٧	٨٣٩٥,٩	٤٠٧٩,٨٠	١٩٨٣/٨٢
٣٧,٠	١٣١٤٤,٠	٤٨٥٧,٣٥	١٩٨٦/٨٥
٣٨,٢	٣٣٤٥٠,٨	١٢٧٨٩,٣٠	١٩٩٠/٨٩

المصدر: (١) محسوب من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.

(٢) الإطار المبدئى لخطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية - ٩٣/٩٢ -

١٩٩٨/٩٦ - الجزء الأول - فبراير ١٩٩٢.

(٣) محسوب.

## الشرط الثانى:

يشترط لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف أن تكون مرونة الطلب على الصادرات المحلية كبيرة<sup>(٤٧)</sup>. فإذا افترضنا نجاح السياسة الاتكماشية بحيث يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى انخفاض فى أسعار الصادرات المصرية من وجهة نظر الدول المستوردة فإن المطلوب لكى تزيد حصيللة الصادرات عن ذى قبل بما يقلل من عجز الميزان التجارى أن تزيد كمية الصادرات بمعدل أكبر من معدل انخفاض أسعارها.. أى أن يكون الطلب على هذه الصادرات مرنا، أى أن يكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح.

وبدراسة التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية يتضح أن حوالى ثلثى الصادرات (٢٠,٦٦٪) يتجه إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، بل لقد بلغت نسبة الصادرات إلى تلك الدول ٦٩٪ فى سنة ١٩٨٦ ثم ٧٠٪ فى السنوات ١٩٨٧؛ ١٩٨٨؛ ١٩٨٩، (انظر الجدول رقم ١٧ بالملحق).

ولكى تدرس مرونة الطلب على الصادرات المصرية - لا سيما الدول الرأسمالية المتقدمة - لابد من أخذ الحقائق الهامة التالية فى الاعتبار:

أ) أن معدل التبادل التجارى لمصر يتدهور باستمرار خلال فترة الثمانينات، ويرجع ذلك بدرجة أساسية إلى تدهور سعر الوحدة - فى المتوسط - من الصادرات.. كما هو واضح فى الجدول رقم (٦). ورغم انخفاض متوسط سعر الوحدة من الصادرات المصرية - مما ساهم بشدة فى تدهور معدل التبادل - لم تزد الصادرات السلعية المصرية (بدون البترول)، باطراد بل تناقصت فى نصف سنوات الفترة ٨٠- /٩٠- /١٩٩٠. (جدول ١٤ - أ بالملحق).

ب - توجد أدلة عديدة على اتجاه الاقتصاديات الرأسمالية نحو الركود خلال التسعينات، من هذه الأدلة:

١- بلوغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الاقتصاديات مرتفعة الدخل ٣,٨٪ سنويا خلال الفترة ٦٥-١٩٨٠ وتراجعته إلى ٣٪ فقط خلال ٨٠/١٩٨٩ (٤٨). كمتوسط.

٢- تباطؤ الأداء الاقتصادى فى المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة فى سنة ١٩٩٠ بالمقارنة بسنة ١٩٨٩، إذ بلغ معدل النمو فى الناتج الحقيقى فى الدول الثلاث أقل من ١٪ فى سنة

١٩٩٠ وكان يتراوح بين ١,٩٪، ٣,٠٪ سنة فى ١٩٨٩<sup>(٤٩)</sup>.

٣- تباطؤ نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الدول الصناعية إلى حوالى ٣,٢ سنة ١٩٩٠ بالمقارنة بنسبة ٣,٣٪ فى السنة ١٩٨٩ ونسبة ٤,٥٪ فى سنة ١٩٨٨<sup>(٥٠)</sup>.

٤- توقع حدوث الانتعاش بصورة تدريجية إذا كان المحتمل أن يكون التباطؤ فى اقتصاديات الدول الصناعية قصير العمر<sup>(٥١)</sup>.

٥- تقاعس البلدان الصناعية الكبيرة عن التعاون خلال عقد التسعينات (طبقا للنظرة المتشائمة

جدول رقم (٦)

متوسط سعر الوحدة من الصادرات المصرية ومعدل التبادل التجارى  
أرقام قياسية (١٩٨٠ - ١٠٠).

السنة	متوسط سعر الوحدة من الصادرات (١)	معدل التبادل التجارى (٢)
١٩٨١	١٠٩	-
١٩٨٢	٩٩	٩٣
١٩٨٣	٨٩	٩٣
١٩٨٤	٨٨	٨٩
١٩٨٥	٨٨	٨٨
١٩٨٦	٦١	٧٦
١٩٨٧	٦٩	٥٧
١٩٨٨	٦٧	٥٦
١٩٨٩	-	٥١

المصدر:

(١) U.N. Handbook of International Trade and Development Statistics 1989, p.543.  
The World Bank. A. World COUNK Country Study, Egypt: Alleviating Poverty (٢)  
during Structural Adjustment, the World Bank, Washington D.C. 1991 from  
Table A 4 , p. 158.

وسوف تنتهج سياسات هزيلة على صعيد الاقتصاد الكلى مما يسفر عن اضطراب مالى وغزو منخفض، بينما تؤكد النظرة المتفائلة أن سياسات البلدان الصناعية الكبيرة سوف تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالى، والنمو القابل للاستمرار (٥٢).

وفى رأينا أن صراع المصالح بين الدول (أو التكتلات) الرأسمالية لا سيما بعد انهيار المنظومة الاشتراكية كعدو مشترك - سوف يجعل التعاون بين هذه الدول أو التكتلات، فى المدى المتوسط على الأقل، أضعف احتمالاً. وما لا شك فيه أن النظرة المتشائمة - فى ضوء ما سبق - أكثر واقعية من تلك المتفائلة.

جـ - بعد توحيد أوروبا سيتجه معدل نمو الصادرات المصرية من الأقمشة والمنتجات تامة الصنع نحو الإنخفاض، وفى نفس الوقت سوف تتجه الواردات المصرية من أوروبا الموحدة، ومعدلات نموها، نحو الارتفاع، وذلك فى حالة إلغاء المعاملات التفضيلية الحالية لمصر مع الدولة الأوروبية. وقد يترتب على الاتفاق بين دول أوبا الغربية وتلك الشرقية - وهو أمر محتمل - إحلال تدريجى لمعاملات أوروبا الشرقية محل معاملات الدول النامية، لا سيما فيما يتعلق بتصدير السلع الصناعية.. التى تعتبر أكثر تفوقاً فى أوروبا الشرقية عنها فى الدول النامية (٥٣) ومن هذه الدول النامية مصر.

ومن الصعوبة بمكان أن تستطيع دولة نامية مثل مصر تغيير التوزيع الجغرافى فى صادراتها، أو تنوع تلك الصادرات بما يحقق نمو هذه الصادرات من حيث الحجم أو القيمة، فى الأجلين القصير والمتوسط.

وما سبق يتضح جيداً أن الاحتمالات الكبيرة للركود فى الدول الرأسمالية المتقدمة خلال التسعينات، وتوحيد أوروبا، تجعل الأقرب إلى الاحتمال هو ضعف الطلب على صادرات الدول النامية ومنها مصر رغم انخفاض أسعار صادراتها، واتجاه معدل التبادل الدولى فى غير صالحها.

### الشرط الثالث:

يشترط لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف أيضاً أن تكون مرونة عرض الصادرات المحلية كبيرة<sup>(٥٤)</sup> إذ لا جدوى هناك من زيادة الطلب الخارجى على الصادرات المصرية - بافتراض حدوث ذلك - مع عدم استجابة الجهاز الانتاجى المحلى لهذا الطلب (الاضافى).

ويكفى دليلا على عدم توفر هذا الشرط ما يعانيه الاقتصاد المصرى من ركود - منذ أوائل الثمانينات - وانخفاض متواصل تقريبا فى معدلات نمو الناتج الحقيقى، ونقص الصادرات السلعية فى نصف سنوات الثمانينات. كما سبق أن أشرنا.

ونود أن نركز الاهتمام هنا على نقطتين هامتين:

### النقطة الأولى:

أن الارتفاع المتواصل فى الأسعار المحلية - إذا استمر - وتوقعات الركود فى الدول الرأسمالية المتقدمة والتي يتجه إليها ثلثا الصادرات المصرية - إذا تحققت، وتحرير التجارة الخارجية، بما يعنيه من تعرض الإنتاج المحلى للمنافسة غير المتكافئة، إذا تم - فسوف يمثل كل ذلك أو بعضه إحباطا أكيدا لأهداف زيادة التصدير.

### النقطة الثانية:

أن السياسات التى يطالب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بتطبيقها، هى بطبيعتها سياسات كسادية، حيث لا يمكن زيادة الصادرات - بافتراض وجود تشغيل كامل - دون إنقاص الاستهلاك المحلى، وفى هذه الحالة فإن سياسات التصحيح تعد، بالضرورة كسادية، أما فى حالة افتراض عدم التشغيل الكامل فإن زيادة الصادرات تتطلب مرونة كبيرة فى الجهاز الإنتاجى، وهى غير متوفرة فى الدول النامية، بسبب وجود طاقات عاطلة تستلزم علاجا مرتفع التكلفة وليس بسبب نقص الطلب بصفة أساسية<sup>(٥٥)</sup>.

ولا شك أن وجود الطاقات العاطلة فى الصناعة المصرية يعتبر من أهم أسباب انخفاض الكفاءة الانتاجية فى هذا القطاع الهام لا سيما فى فترة الثمانينات<sup>(٥٦)</sup>. كما أن معدلات البطالة الصريحة التى سوف تتزايد كما هو متوقع باستمرار الاتجاه نحو التخصصية وتقليص القطاع العام تمثل تعطىلا وإهدارا للطاقة البشرية المصرية. وإضعافاً لاحتمالات النمو بافتراض إمكانية تحويل تلك الطاقة إلى طاقة منتجة.

وقمثل تلك التوقعات المتشائمة أدلة واضحة على صعوبة إستجابة الجهاز الإنتاجى فى مصر مستقبلا لزيادة الطلب على الصادرات المصرية، بافتراض إمكانية حدوث تلك الزيادة.

### الشرط الرابع:

يشترط لنجاح سياسة التخفيض أيضا أن تكون مرونة الطلب على الواردات من الخارج كبيرة<sup>(٥٧)</sup>.

وعادة ما يجمع بين هذا الشرط والشرط الثانى الخاص بمرونة الطلب على الصادرات المحلية. حيث يجب لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف أن يزيد مجموع المرونتين عن الواحد الصحيح، فيما يعرف بشروط «مارشال - ليرنر».

وبالنسبة لمرونة الطلب على الواردات، فيمكن أن تكون كبيرة إذا توفرت المرونة للجهاز الانتاجى بحيث يستطيع التحول إلى انتاج بدائل الواردات أو منتجات أقرب إلى هذه البدائل، وهو شرط يصعب تحقيقه فى الأجل القصير فى أية دولة نامية<sup>(٥٨)</sup> ويمكن تحقيق هذا الشرط فى حالة السلع الممكن الاستغناء عنها بسهولة من قبل المستهلكين<sup>(٥٩)</sup>.

وفى حالة والاقتصاد المصرى فان هذا الشرط يصعب تحقيقه لما يلى:

١- عدم إمكان الاستغناء عن أو التقليل من الواردات من السلع الاستهلاكية الضرورية لمواجهة الطلب المحلى وفى الوقت نفسه تمثل الواردات المصرية من السلع الوسيطة والاستثمارية نسبة كبيرة من اجمالى الواردات كما هو واضح فى جدول رقم (٧).

ويصل متوسط هذه النسب إلى ٦٢٪ تقريبا، وهذه الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية يصعب إنتاجها محليا فى الأجلين القصير والمتوسط فى أغلب الأحوال وهى سلع تتجه أسعارها الدولية إلى الإرتفاع النسبى بالمقارنة بأسعار الصادرات - حيث يتجه معدل التبادل إلى غير صالح الدولة بصفة مستمرة - وسوف يجعل تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى

جدول رقم (٧)  
نسبة الواردات الوسيطة والاستثمارية/ إجمالى الواردات

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	السنة
٦٤,١	٥٩,٦	٦٠,٤	٥٨,٥	٥٧,٣	النسبة %
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	السنة
٦١,٨	٦١,٦	٤٦,١	٦٦,٦	٦٥,٢	النسبة %

المصدر: محسوب من جدول رقم (٣) بالملاحق.

أى أسعار تلك الواردات الهامة أكثر ارتفاعاً، بحيث يصبح من المشكوك فيه بدرجة واضحة وجود أى احتمال لنقص المدفوعات الخارجية بسبب الاستيراد.

٢- يؤدي ارتفاع أسعار تلك السلع (الوسيلة والاستثمارية) إلى زيادة تكلفة الإنتاج المحلى مما يساعد على زيادة معدلات التضخم. مع العوامل الأخرى مثل تزايد السيولة المحلية، ضرائب المبيعات.. الخ. مما قد يجعل أسعار الواردات من السلع الأخرى (الاستهلاكية) محفزة على زيادة الاستيراد.

٣- سيؤدي تحرير التجارة إلى تعرض الإنتاج المحلى لمنافسة غير متكافئة مع الإنتاج الأجنبي بسبب انخفاض مستوى جودة المنتجات المحلية وارتفاع تكلفتها، بالمقارنة بالسلع المستوردة التى قد تدخل إلى السوق المحلى من باب سياسة الإغراق مما يشبط الإنتاج المحلى ويلجئ الاقتصاد المصرى إلى زيادة الاستيراد فى الأجلين المتوسط والطويل.

٤- كما يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الاتجاه نحو الأنشطة سريعة الريح كالوساطة والسمسة والتشهيلات على حساب الإنتاج السلمى مما يعد إضعافاً لهذا الأخير فيزداد الإستيراد.

٥- ويؤدي التضخم إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل، ويعتبر الطلب على السلع المظهرية أو الفاخرة طلباً ضعيف المرونة من قبل الفئات الغنية، لا سيما الفئات الطفيلية.

### الشرط الخامس:

لكى يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى التقليل من عجز الميزان التجارى يشترط أن تكون مرونة عرض الواردات كبيرة، بمعنى أن المصدر الأجنبي سوف يقلل من عرض سلعته فى السوق المحلية نتيجة لنقص الطلب عليها بعد تخفيض سعر العملة المحلية، ومعنى ذلك أنه سيحافظ على سعر سلعته دون تخفيض. وهذا ممكن الحدوث طالما كان الطلب المحلى على السلعة الأجنبية لا يمثل نسبة هامة من مبيعاتها الدولية، أما إذا كان السوق المحلى يمثل نسبة هامة من السوق العالمية للسلعة فسوف يضطر المصدر الأجنبي لتخفيض ثمن سلعته بما يوازى التخفيض فى سعر صرف العملة المحلية حتى لا يقل الطلب عليها، كما أنه قد يلجأ إلى تخفيض الثمن بدافع الإغراق وهو أمر محتمل الحدوث<sup>(٦٠)</sup>.



ولقد سبق أن أشرنا إلى مخاوف الاقتصاديين ورجال الأعمال من أساليب الإغراق حيث بدأت تستخدمها بالفعل بعض الدول بهدف غزو السوق المحلى المصرى.

### الشرط السادس:

يشترط أيضا لنجاح سياسة التخفيض سيادة المنافسة الكاملة فى سوق الصادرات، ولكن الأسواق العالمية التى تبيع فيها الدول النامية منتجاتها تتميز بأنها ذات طابع احتكارى<sup>(٩١)</sup>.

إن توفير المنافسة الكاملة يقتضى توفر الحرية الكاملة فى التجارة الخارجية، وهذا أمر يكاد أن يكون محض خيال، فالدول الرأسمالية المتقدمة تتخذ العديد من الأساليب الحمائية المباشرة وغير المباشرة فى مواجهة صادرات الدول النامية - وقد أشرنا إلى ذلك من قبل.

وتمثل العلاقات السياسية بصفة عامة، والعلاقات الاقتصادية بصفة خاصة أطراً للعلاقات التجارية بين الدول.. فالتكتلات السياسية والاقتصادية تستتبع بصفة دائمة - تقريبا - تحديد شروط خاصة للتجارة بين الدول الداخلة فى هذه التكتلات.

معنى ذلك أن سياسة تخفيض سعر الصرف - حتى لو توفرت باقى الشروط - قد تحطم أهدافها على صخرة التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية، إذا ما كانت تضم داخلها دولة أو أكثر من الدول المنافسة فى مجال الصادرات.

### الشرط السابع:

يشترط لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف ألا تواجه هذه السياسة بإجراءات مضادة من الدول المنافسة<sup>(٩٢)</sup>.

وهذا الشرط يصعب توفره فى حالة الاقتصاد المصرى لما يلى:

١- الحماية الجمركية ضد صادرات الدول النامية - ومنها مصر. قد تكون بمعدل فعال يلغى أثر تخفيض سعر الصرف فى انقاص سعر السلعة مقوما بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى احتمال اتباع أساليب حمائية أخرى غير جمركية.

٢- سياسة الإغراق تمثل نوعا من تخفيض سعر الصرف لعملة الدولة المتبعة لهذه السياسة وبمعدل أكبر من معدل تخفيض سعر العملة المحلية.

٣- هذه السياسة التى يطالب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بتطبيقها فى مصر، يطالب فى نفس الوقت بتطبيقها فى كافة الدول النامية التى تحتاج إلى معونات وقروض خارجية - ويصبح التطبيق فى الواقع العملى منافسة بين الدول النامية فى تخفيض أسعار واردات الدول الرأسمالية المتقدمة.. وذلك فى الوقت الذى تتفنن فيه تلك الدول المتقدمة فى تطبيق أساليب حمائية عديدة - صريحة أو ضمنية - لإتاجها المحلى.

### (٣) نتائج الدراسة:

أولاً: نجح تطبيق استراتيجياتية الاحلال محل الواردات فى النصف الأول من الثمانينات، ولكنه كان نجاحا جزئيا أو نسبيا وليس كاملا.. حيث

(أ) - كانت هناك مؤشرات تدل على عدم نجاح التطبيق من أهمها:

١- التزامن بين احلال الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية، مما يدل على عدم الدقة فى اتخاذ الإجراءات والسياسات التفصيلية اللازمة لنجاح التطبيق. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ضعف الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومى بسبب تناقص التدفق السنوى الصافى للقروض الأجنبية وتناقص الصادرات (تناقص المتحصلات من العملات الأجنبية عموما) بالإضافة إلى الركود الاقتصادى الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى منذ بداية الثمانينات.

وإذا كان من الممكن تفسير تناقص الواردات الاستهلاكية بالضوابط الإدارية المتسقة مع استراتيجية الاحلال، فان ضعف الطاقة الاستيرادية هو السبب الرئيسى وراء تقلص الواردات الوسيطة والاستثمارية، ووراء ذلك التزامن المشار إليه.

٢- كان التطبيق مصحوبا بتناقص كل من الميل للادخار ونسبة الاستثمار إلى الدخل وحجم الاستثمار الثابت بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى تناقص معدلات نمو الطلب الاستهلاكي ومعدلات النمو فى الدخل الحقيقى.

(ب) - ومع ذلك فلقد كانت هناك مؤشرات تدل على نجاح التطبيق من أهمها:

١- أن معدل تطور الاحلال فى مجال السلع الاستهلاكية المعمرة ثم إجمالى السلع الاستهلاكية كان أكبر وأسرع من نظيره فى مجال السلع الوسيطة والاستثمارية.

٢- أن التطبيق كان مصحوبا بتزايد الوزن النسبى للنتائج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى، مع تناقص الصادرات، وتناقص عجز الميزان التجارى... مع تحسن نسبى فى معدلات البطالة الظاهرة.

ثانياً: يعرض تحرير التجارة الخارجية الاقتصاد القومى لمخاطر عديدة من أهمها:

- ١- المنافسة غير المتكافئة مع منتجات الدول المتقدمة.
- ٢- سياسات الإغراق والدعم التى تنتهجها الدول الأخرى.
- ٣- تحول بعض رجال الأعمال إلى الاستيراد كبديل أكثر ربحية، بدلا من زيادة الإنتاج السلى المحلى. واندفاع القطاع الخاص وراء الربح السهل والمكاسب الربعية أمر محتمل، ولا سيما إذا واکبه تراخى قبضة الادارة الاقتصادية، وهذا أمر متوقع فى غمار الدعوة الحماسية للخصخصة.
- ٤- إجهاض النجاح النسبى الذى حققه تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات.

ثالثاً: يؤدى تحرير أسعار الفائدة - واتجاهها نحو الارتفاع - إلى تزايد معدلات الركود والتضخم اللذين عانى منهما الاقتصاد المصرى منذ عدة سنوات حيث:

١ - يساهم ارتفاع سعر الفائدة فى زيادة معدلات التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف وارتفاع الحدود الدنيا للأرباح.

٢- كما يساهم فى زيادة مخاطر الركود عن طريق كبت الاقتراض أو تقليل حجمه - بالتضافر مع سياسة السقوف الائتمانية - وكذلك عن طريق احتمالات تحول الاستثمارات الانتاجية، إلى ودائع إدارية.

وينتج عن تزايد معدلات الركود والتضخم حدوث تشبيط الصادرات بفعل التضخم ويتأثير تناقص معدلات النمو، كما ينتج عنه زيادة الواردات بسبب التضخم وعدم كفاية الإنتاج المحلى لإشباع الطلب المحلى، لاسيما من تلك السلع التى تنخفض مرونة الطلب الدخلى عليها.

رابعاً: لا يوجد ارتباطاً جوهرياً بين تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وزيارة الصادرات السلعية وانقاص الواردات السلعية، بل أن التأثير كان عكسياً على الصادرات. وكذلك الواردات. فى حوالى ٥٠٪ من سنوات الثمانينات.

وينطبق ذلك بصورة تفصيلية، فلم يكن تأثير خفض سعر الصرف ثابتاً ولا منتظماً على زيادة الصادرات السلعية النوعية أو خفض الواردات السلعية النوعية، بل أن النتائج العكسية كانت تحدث فى العديد من السنوات.

خامساً: ويرجع فشل سياسة تخفيض سعر الصرف فى زيادة الصادرات السلعية وانقاص الواردات السلعية، وبالتالي التقليل من عجز الميزان التجارى لعدم توقع الشروط الضرورية لنجاح هذه السياسة فقد كانت النتيجة كالتالى:

١- ارتفاع الاسعار المحلية بمعدلات أكبر من معدل التخفيض من قيمة الجنيه المصرى فى معظم السنوات، مع ملاحظة أن خفض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وذلك بسبب كبر نسبة الواردات الاستثمارية والوسيلة من الاستثمار الاجمالي.

٢- مرونة الطلب على الصادرات المصرية ليست كبيرة، حيث تناقصت الصادرات السلعية بدون البترول. فى نصف سنوات الفترة ٨٠/٨١-٨٩- /١٩٩٠ رغم انخفاض متوسط سعر الوحدة من الصادرات مما ساهم بشدة فى تدهور معدل التبادل.

ويقلل من التفاؤل بتحسن مرونة الطلب على الصادرات المصرية مستقبلاً تلك التوقعات الخاصة باستمرار الركود فى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، والتي تتجه إليها ثلثا الصادرات المصرية السلعية.

٣- مرونة عرض الصادرات المحلية ليست كبيرة بسبب الركود الذى عانى منه الاقتصاد المصرى فى الثمانينات وكذلك بسبب التوقعات المتشائمة الخاصة بالركود فى الدول الصناعية، والآثار السلبية لتحرير التجارة على الانتاج المحلى وأهداف التصدير. وكذلك لأن تطبيق سياسات التكيف التى ينادى بها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى له آثاره الشديدة فى زيادة الركود الاقتصادى.

٤- مرونة الطلب على الواردات من الخارج حيث يصعب الاستغناء عن أو التقليل من الواردات من السلع الاستهلاكية الضرورية ولا من الواردات الوسيطة والاستثمارية فى الأجل غير الطويل.

كما أن الطلب غير المرن على سلع التفاخر يزداد بزيادة سوء توزيع الدخل نتيجة للتضخم المتوقع.

٥ - ويزيد الموقف سوءا عدم توفر المنافسة الكاملة فى سوق التصدير، وإتباع بعض الدول لسياسات الإغراق، بالإضافة إلى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يطالبان بتطبيق نفس سياسات التكيف فى كافة الدول النامية التى تحتاج الى معونات وقروض خارجية . ويصبح التطبيق فى الواقع العملى منافسة بين الدول النامية فى تخفيض أسعار وادوات الدول الرأسمالية المتقدمة.. فى الوقت الذى تتفنن فيه تلك الدول المتقدمة فى تطبيق أساليب حمائية عديدة - لانتاجها المحلى.

### هوامش:

(١) مابرو، روبرت ، وسمير رضوان، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣ ترجمة د. صليب بطرس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ص ٢٥٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ : ٢٥٧.

(٣) انظر فى ذلك : عمرو محى الدين، فى بحث « تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل » ضمن أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٩ : ١٩١ ، وفى هذا البحث استخدم عمرو محى الدين نموذج تشينرى المشار اليه .

(٤) جودة عبد الخالق فى بحث « نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج ، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤ » ضمن أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٧٦ ، ص ٦٣٩ .

(٥) انظر فى ذلك على سبيل المثال :

Jhingan, ML., The Economics of Development and planning- 12th ed. New Delhi: Vikas Publishing House, PVT, LTD, 1979 - P349.

- عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٣ ، ص ٣٤٣.

- (٤٠) انظر : رمزي زكى، مشكلة التضخم فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب .١٩٨٠، ص٤١٤، ٤١٥ وأيضا: عبد الهادى سوينى، مرجع سبق ذكره ص٦ وكذلك:
- Jhingan, MI. Macro-Ecomomec Theory, New Delhi Vikas Publishing House, PVT LTD 1983, pp: 620,621.
- (٤١) رمزي زكى أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨، ص٥٧٩.
- (٤٢) المرجع السابق، ص٥٧٨، ٥٨٠.
- (٤٣) شبير، أجاى، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.
- (٤٤) المرجع السابق، ص ٢٨، ٢٩.
- (٤٥) حمدى عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، القاهرة - مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧، ص١٢٣.
- (٤٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع: رمزي زكى، التضخم المستورد - دراسة فى آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، القاهرة ، دار المستقل العربى، ١٩٨٦ الفصل الرابع، خصوصا ص ٢٠٥ وما بعدها.
- (٤٧) انظر المراجع المشار إليها فى الهامش رقم (٤٠) .. نفس الصفحات المذكورة وما بعدها.
- (٤٨) البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩١، نيويورك، البنك ١٩٩٢، ص ٢٤٧.
- (٤٩) نفس المرجع، ص ٢٩.
- (٥٠) نفس المرجع، ص ٣٦.
- (٥١) نفس المرجع، ص ٣٦.
- (٥٢) نفس المرجع، إطار ١-٣ ص ٣٧.
- (٥٣) حمدى عبد العظيم «أثر التغييرات الاقتصادية الأوروبية على اقتصاد مصر وسياساتها

الاقتصادية فى التسعينات» فى مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٢١، ٤٢٢ يوليو أكتوبر ١٩٩٠- القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٩٠ص٩٤، ٩٥.

(٥٤) انظرب المراجع المشار إليها فى الهامش رقم (٤٠) نفس الصفحات المذكورة وما بعدها.

(٥٥) سهير محمود معتوق، «سياسات التثبيت الاقتصادى، فى مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١٩، ٤٢٠ يناير وأبريل ١٩٩٠، ص ٨٨، ٨٩.

(٥٦) إجلال راتب «محددات وأسباب انخفاض الانتاجية والسياسات المقترحة لزيادها» بحث ضمن دراسة بعنوان: الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - الجزء الثانى - الدراسات التطبيقية - القاهرة:

معهد التخطيط القومى، أكتوبر ١٩٩١، ص ٢٩٤ (سلسلة، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ٦٦).

(٥٧) نفس المراجع المشار إليها فى هامش (٥٤).

(٥٨) رمزى زكى، أزمة الدينون.. مرجع سبق ذكره ص ٥٧٦، ٥٧٧.

(٥٩) المرجع السابق، ص ٥٧٦.

(٦٠) المرجع السابق ص ٥٧٧، ٥٧٨.

(٦١) امراجع السابق، ص ٥٧١.

(٦٢) رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر.. مرجع سبق ذكره ص ٤١٦.

## أرقام وعناوين جداول الملحق الإحصائي\*

رقم الجدول	عنوان الجدول
١	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو السنوى
٢-أ	الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات المصرية.
٢-ب	نسبة الواردات السلمية والصادرات السلمية (بدون البترول) إلى الدخل باستخدام أسعار ١٩٨٧/٨٦ الثابتة.
٣	الواردات من السلع المختلفة
٤	نسب الواردات النوعية من الدخل
٥-أ	تطور الدينون الخارجية
٥-ب	معدلات النمو للواردات السلمية وإجمالي الإيرادات الجارية بالأسعار الثابتة
٦	الوزن النسبى للناتج الصناعى (الهيكل) ومعدلاته النمو الحقيقى
٧	تطور نسبة الإستثمار / الناتج فى الفترة من ٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦.
٨	تطور الأجور والأسعار فى الفترة ٨٢/٨١-١٩٩١/٩٠.
٩	تطور الاتفاق المستهلكى بأسعار ١٩٨٧/٨٦ الثابتة
١٠	تطور السيولة المحلية
١١	الأرقام القياسية لأسعار الجملة ومعدلا التضخم السنوى
١٢	عجز الميزان التجارى ونسبته من الدخل
١٣	أسعار صرف الجنيه المصرى فى السوق غير الرسمية
١٤-أ	مرونة الصادرات الواردات السلمية تجاه تغير الصرف
١٤-ب	تخليص قيم سعر الصرف و( $\frac{ص}{ل}$ ) و( $\frac{د}{ل}$ ) من أثر الاتجاه العام.
١٤-ج	حساب مقياس «قنهر» للارتباط بين س، ص و بين س، و
١٤-د	حساب معاملات «بيروسون» للارتباط البسيط.
١٥	الصادرات السلمية بدون البترول
١٦	أثر خفض سعر الجنية المصرى والتضخم على أسعار المنتجه محليا من وجه نظر المستور الأجنبى.
١٧	تجارة مصر الخارجية من الدولة الرأسمالية المتقدمة.

\* جداول الاحصائى التى اعتمدت عليها الحسابات والتقديرات المتضمنة فى المتن موجودة لدى إدارة المجلة والباحث.